الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/54/727
S/2000/65
31 January 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
البند ٩٦ من جدول الأعمال
مسألة تيمور الشرقية

مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ موجهتان من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن ورئيس لجنة حقوق الإنسان

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه الرسالة المؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ الموجهة إليّ من وزير خارجية جمهورية إندونيسيا فيما يتعلق بتقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن تيمور الشرقية (انظر المرفق).

(توقيع) كوفي ع. عنان

290100 290100 00-26696

مرفق

رسالة مؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ موجهة
إلى الأمين العام من وزير خارجية إندونيسيا

أود أن أتقدم إليكم بالشكر على النسخة المسبقة من تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن تيمور الشرقية، التي تلقيتها من خلال ممثلنا الدائم في نيويورك. ولقد اطلعنا بالشكل الواجب على محتويات التقرير.

وكما تعلمون، فإننا أعلنّا رفضنا للقرار الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية، التي أنشأت لجنة دولية للتحقيق بشأن تيمور الشرقية للقيام منهجيا بجمع المعلومات وتجهيزها بشأن ما يحتمل وقوعه من انتهاكات لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية. وكما يتجلى في التصويت على القرار ١٩٩٩/ دإ-١/٤ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، كان أعضاء لجنة حقوق الإنسان منقسمين إزاء القضية لأسباب شتى، من أبرزها شيوع الشعور بالأسف إزاء المخالفات الإجرائية التي أحاطت بعقد الدورة الاستثنائية. ولعلكم تذكرون أن موقف إندونيسيا إزاء هذه القضية الإجرائية فضلا عن فحوى القرار قد حاز التأييد التام من البلدان الآسيوية وبعض البلدان الأخرى. لذا، لا يحظى إنشاء اللجنة الدولية بالتأييد التام من المجتمع الدولي.

ورغم أن إندونيسيا أعلنت رفضها للقرار الذي اتخذته الدورة الاستثنائية، فإن الحكومة الإندونيسية وافقت، وفاء منها بالتزامها منذ فترة طويلة بالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان وأجهزتها، على الزيارة التي قامت بها اللجنة الدولية لإندونيسيا في الفترة من ٥ إلى ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. بيد أن إندونيسيا، وقد أعلنت رفضها للقرار، ليست ملتزمة معنويا أو قانونيا، لا بهذا القرار ولا بالاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها اللجنة الدولية. وبالتالي، فلسنا في وضع يحملنا على تقديم تعليقات ذات بالٍ على تقريرها. ومع ذلك، فإننا سنتقدم، بروح ما أبديناه من تعاون معكم، بملاحظات عامة قليلة.

فبعد استعراض عابر لتقرير اللجنة الدولية، لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن التقرير يشتمل على فيض من الادعاءات التي لا سند لها والتي تتسم بالانحياز والانتقائية في نهجها. ويركز التقرير، عند الاستشهاد بوقائع عن انتهاكات حقوق الإنسان، على انتهاكات يُزعم أن الجماعات المؤيدة للاندماج قد ارتكبتها دون مجرد محاولة الرجوع في التقرير إلى الشهادات التي أدلى بها الأفراد المنتمون إلى الجماعات المؤيدة للاندماج. ومن الغريب أن لا يرد في التقرير سوى فقرة واحدة تطرقت إلى انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من الجماعات المؤيدة للاستقلال وأن يُشار إليها على أنها "ادعاءات" و "قليلة العدد" و "غير مؤكدة". ويوضح ذلك بجلاء التحيز من قِبَل اللجنة.

لقد أصبح معروفا عموما أن الصراع الطويل الأمد فيما بين التيموريين الشرقيين قد ازداد سوءا منذ أن عرض عليهم في حزيران/يونيه ١٩٩٨ الحصول على مركز خاص مشمول باستقلال واسع النطاق. وعلى إثر ذلك، ما برحت منذئذ ترتكب انتهاكات حقوق الإنسان من الجانبين وقد تصاعدت حدتها فيما بعد استطلاع الرأى الشعبي. وقد تعرضت الجماعات المؤيدة للاندماج أيضا لانتهاكات حقوق الإنسان. ودأبت الحكومة الإندونيسية على الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان هذه المرتكبة من الجماعات المؤيدة للاستقلال ضد المؤيدين للاندماج وغيرهم من التيموريين الشرقيين الذي أعلنوا رفض تأييدها. ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الإندونيسية قدمت في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨ معلومات إلى السفير جامشيد ماركر، الممثل الشخصي للأمين العام بشأن تيمور الشرقية، فيما يتعلق بحملة الإرهاب والترهيب المكثفة وحوادث الهجمات المسلحة وغيرها من أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المؤيدة للاستقلال والجماعات الانفصالية المسلحة في تيمور الشرقية ضد المدنيين والأفراد العسكريين. وقد استمرت حملة الإرهاب والترهيب هذه وتصاعدت حدتها حتى بعد كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. ويشكل ذلك جانبا جدّ حاسما من جوانب الأحداث في تيمور الشرقية في هذا الوقت. وللأسف، لم تبدِ اللجنة الدولية أي اهتمام بهذه الوقائع، الأمر الذي هو مثار إحباط لدى حكومتي. وقد أفضى عدم الاهتمام هذا ليس فقط إلى تقويض داعي الإنصاف والموضوعية، الذي لا يمكن بدونه توفير العدالة، ولكن أيضا إلى تعزيز موقف أولئك الذين يحتجون بأن عمل اللجنة الدولية مصبوغ بقدر عالٍ من الصبغة السياسية.

ولعلكم تعلمون أن حكومة إندونيسيا قد انتابها الكثير من الذعر إزاء التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان وتدمير الممتلكات في تيمور الشرقية فيما بعد إعلان نتائج استطلاع الرأى الشعبي. إن مصلحة إندونيسيا الوطنية تقتضي الحفاظ على بيئة مستقرة وسلمية في تيمور الشرقية مهما كانت نتيجة استطلاع الرأي الشعبي. إن إندونيسيا كانت هي في المقام الأول المسؤولة عن المحافظة على القانون والنظام في تيمور الشرقية، على نحو ما نص عليه الاتفاق بين إندونيسيا والبرتغال المؤرخ ٥ آيار/ مايو ١٩٩٩.

ولهذا فإن الحكومة الإندونيسية تأسف لوقوع أعمال العنف والدمار رغم النوايا الحسنة التي أبدتها والجهود التي بذلتها في محاولتها حل مسألة تيمور الشرقية بطريقة سلمية وديمقراطية. وقد أعربت حكومة إندونيسيا في مناسبات عديدة عن إدانتها الشديدة لانتهاكات حقوق الإنسان وغير ذلك من ضروب العنف والدمار التي وقعت قبل إجراء الاستطلاع الشعبي وفي أعقابه. وأرسلت حكومة إندونيسيا مرتين وفدا من الوزراء برئاسة الوزير فيصل تانجونغ، الوزير المنسق للشؤون السياسية والأمنية، إلى تيمور الشرقية في محاولة لإقرار السلام والنظام. وذهب الجنرال ويرانتو، الذي كان يشغل حينذاك منصب قائد القوات المسلحة الإندونيسية إلى تيمور الشرقية بعد إعلان نتائج الاستطلاع الشعبي من أجل الغرض نفسه. فمن الجلي إذن أن الحكومة الإندونيسية والشرطة الإندونيسية والقوات المسلحة الإندونيسية قد بذلت كل ما في وسعها لكبح أعمال العنف والدمار خلال عملية الاستطلاع وفي أعقابها. وأصدر الرئيس حبيبي شخصيا، بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة الإندونيسية، تعليمات إلى الشرطة الإندونيسية والقوات

المسلحة الإندونيسية للعمل على وقف أعمال القتل والدمار بشكل قاطع. وعندما لم تتمكن الشرطة والقوات المسلحة الإندونيسية من كبح جماح العنف والدمار، فرضت الحكومة الإندونيسية حالة الطوارئ العسكرية في تيمور الشرقية في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. ومع أن فرض حالة الطوارئ العسكرية في تيمور الشرقية قد أدى إلى وقف عمليات القتل، إلا أنه لم يمكن من وقف تدمير الممتلكات بالكامل. وبعد أن قيمت الحكومة الإندونيسية الحالة، قررت في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، دعوة الأمم المتحدة إلى إرسال قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة إلى تيمور الشرقية.

ويبين ما سبق بوضوح سياسة وتصميم الحكومة الإندونيسية والشرطة الإندونيسية والقوات المسلحة الإندونيسية على التصدي لأعمال العنف والدمار في تيمور الشرقية. ولذلك فليس من العدل أن تقدم اللجنة الدولية في تقريرها اتهامات كاسحة ضد الجيش الإندونيسي بوصفه المسؤول عن "أعمال التخويف والإرهاب والقتل وغير ذلك من أعمال العنف التي يعاني منها شعب تيمور الشرقية". كما أن إدعاءاتها بأن الشرطة الإندونيسية متورطة في "أعمال التخويف والإرهاب وأنها لم تعمل بنشاط على منع هذه الأعمال" ليس له كذلك ما يبرره. فمن الممكن تماما أن يكون بعض أفراد الشرطة الإندونيسية والقوات المسلحة الإندونيسية قد ارتكبوا أعمال عنف وتدمير بما يخالف سياسة الحكومة الإندونيسية والشرطة الإندونيسية والقوات المسلحة الإندونيسية. وفي مثل هذه الحالات، تعتزم الحكومة الإندونيسية محاكمة هؤلاء الأفراد من خلال الآلية القضائية الوطنية. ولكنه من المؤكد أن الاتهام الذي وجهته اللجنة الدولية، والذي يفيد بتورط الشرطة الإندونيسية والقوات المسلحة الإندونيسية، كمؤسستين، في انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية هو أمر خاطئ تماما ولا يستند إلى أي أساس.

وأود أن أعلن بوضوح أن الموقف الثابت للحكومة الإندونيسية هو أن توصيات اللجنة الدولية بإنشاء محكمة دولية لحقوق الإنسان غير مقبولة بصورة قاطعة للأسباب التالية:

(أ) إن انتهاكات حقوق الإنسان التي يشير إليها تقرير اللجنة الدولية قد ارتكبت في تيمور الشرقية عندما كانت لا تزال تشكل جزءا من إقليم جمهورية إندونيسيا. ولهذا السبب وحده، فإن القوانين الإندونيسية هي القوانين الوحيدة المنطبقة على تلك الانتهاكات، والآلية القضائية الإندونيسية هي الآلية الوحيدة المؤهلة لمحاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان؛

(ب) إن الآلية القضائية الوطنية لجمهورية إندونيسيا قائمة وقادرة على إقرار العدالة، على عكس المحكمتين الجنائيتين الدوليتين المنشأتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا؛

(ج) من الضروري أن يحترم المجتمع الدولي مبدأ استنفاد وسائل الانتصاف الوطنية، وهو مبدأ من مبادئ القانون الدولي الذي يجري إنفاذه على الدوام؛

(د) لا تبرر درجة ومدى الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان المذكورة في تقرير اللجنة الدولية إنشاء محكمة دولية لحقوق الإنسان؛

(هـ) لن يكون من شأن إنشاء محكمة دولية لحقوق الإنسان سوى وضع العقبات في سبيل تحقيق الالتزامات التي تعهد بها قادة إندونيسيا وتيمور الشرقية بترويج علاقات ودية بين البلدين والمصالحة بين الشعبين، مما يسهم في استتباب السلام والاستقرار في المنطقة.

لذلك ترى الحكومة الإندونيسية أنه يتحتم إجراء تحقيق واف وعادل وموضوعي في التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، من أجل تحديد هوية مرتكبي هذه الانتهاكات، وتقديمهم إلى العدالة. وفي هذا الصدد، ترحب حكومة إندونيسيا بقيام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بإنشاء لجنة التحقيق الوطنية المعنية بانتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، التي اضطلعت بأعمال مستفيضة. وقد أوفدت لجنة التحقيق الوطنية إلى تيمور الشرقية بعثة لتقصي الحقائق. وأجرت بعثة تقصي الحقائق مقابلات مع العديد من الشهود على أعمال العنف والتدمير التي يُزعم أنها ارتكبت في تيمور الشرقية. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت البعثة أيضا مقابلات في جاكرتا مع مختلف الشخصيات العليمة بالأمور في تيمور الشرقية. وفي واقع الأمر أيضا فإن لجنة التحقيق الوطنية مدت يد التعاون إلى اللجنة الدولية ودعت خبراء دوليين إلى المشاركة في تحقيقها. وتقوم وسائط الإعلام الإندونيسية والدولية بتقديم تقارير شاملة عن الأنشطة اليومية التي تضطلع بها لجنة التحقيق. وتثق الحكومة الإندونيسية تمام الثقة باستقلالية أعضاء اللجنة ومصداقيتهم وكفاءتهم في إنجاز المهمة الكبيرة المسندة إليهم.

ويُتوقع أن تقدم لجنة التحقيق الوطنية، في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، تقريرا عما توصلت إليه من نتائج وتوصيات إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي ستحيل التقرير بعد ذلك إلى المدعي العام. وسيقرر المدعي العام، بعد أن يدرس بإمعان نتائج اللجنة وتوصياتها، ما هو الإجراء القانوني الذي سيتعين اتخاذه عبر الآلية القضائية الوطنية القائمة. وكما سبق توضيحه في مختلف المنتديات الوطنية، سيراقب الشعب الإندونيسي عن كثب سير الإجراءات التي ستتخذها الآلية القضائية الوطنية لتقديم جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية إلى العدالة. ولهذا الغرض فإن القوات المسلحة وقوات الشرطة ملتزمة بدعم العملية القضائية.

إن الجهود التي تبذلها إندونيسيا للتصدي لمشكلة انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية من خلال آليتها القضائية الوطنية ينبغي النظر إليها من منظور أوسع نطاقا، وبخاصة في ضوء التزام الحكومة الجديدة بزعامة الرئيس عبد الرحمن واحد بتعزيز الديمقراطية، والحكم السليم، واحترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية.

وإن حكومتي لعلى يقين من أنكم ستنظرون بعين الحكمة والبصيرة في نتائج لجنة التحقيق وتوصياتها، وستسمحون لعملية القضاء الوطني أن تأخذ مجراها.

(توقيع) د. علوي شهاب

- - - - -